توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة

جمة غير رسمية

الصكوك القانونية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تم نشر هذه الوثيقة تحت مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتحتوي الوثيقة على أداة قانونيَّة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وقد تحتوي على مواد إضافية. وتجدر الإشارة الى ان الآراء والحجج المستخدمة في المواد الإضافية لا تعكس بالضرورة وجهات النظر الرسمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ذه الوثيقة وأي بيانات أو خريطة مدرجة بها، لا تمس بالوضع أو السيادة على أي إقليم، أو بتعيين الحدود الدولية أو باسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

هذه الوثيقة متوفرة مجانًا. يمكن إعادة إنتاجها وتوزيعها مجانًا دون الحاجة إلى أي إذن مسبق، طالما لم يتم تغييرها بأي شكل من الأشكال. لا يجوز بيع الوثيقة.

نأب هيونتلا ردجي ،ةيلصلأا صوصنلا عم قباطتلا نامضل جأ نم دوهجلا صيقأ لذب نم مغولا لىع .ةيمسو رغ ةمجرتلا هذه : ةيداصتقلاا ةيمنتلاو نواعتلا ةمظنم عقوم لىع نادحاتملا ةيسوفلاو ةيزيلجنلإاب نادصنلا امهم شتديحولا شتيمسولا شتخسنلا
https://legalinstruments.oecd.org.

معلومات أساسية

اعتمد مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توصية لجنة الحوكمة العامة بشأن الحكومة المفتوحة في 14 ديسمبر/كانون أول 2017. وتهدف هذه التوصية إلى مساعدة الأعضاء الملتزمة بالتوصية على تصميم وتنفيذ استراتيجيات ومبادرات ناجحة في مجال الحكومة المفتوحة، وذلك عن طريق تحديد مفهوم واضح، وقابل للتطبيق، وقائم على الأدلة، ومعترف به دوليا لما دوليا لما يترتب عن استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة ، وبشكل خاص، ما يجب أن تكون عليه خصائص الحوكمة لدى الدول الأعضاء لتعظيم الأثر وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة.

الحكومة المفتوحة كحافز للحوكمة الرشيدة

تقر البلدان بشكل متزايد بالدور الذي تلعبه الحكومة المفتوحة كحافز للحوكمة الرشيدة والديمقراطية والثقة والنمو الشامل. وتسهم مبادئ الحكومة المفتوحة (أي الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة) في تغيير العلاقة بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين بشكل تدريجي في جميع أنحاء العالم، مما يجعلها أكثر ديناميكية ومفيدة للطرفين وقائمة على الثقة المتبادلة.

واستنادا إلى تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن الحكومة المفتوحة هي "ثقافة الحوكمة التي تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة الجهات المعنية دعماً للديمقراطية والنمو الشامل" (انظر التقرير المعنون "الحكومة المفتوحة: السياق العالمي والوسبل قدما"). وجدير بالذكر أن العديد من الدول قد بدأت فعلا في تعميم مبادئ الحكومة المفتوحة خارج نطاق السلطة التنفيذية، إذ أصبحت تتجه نحو اعتماد نهج أكثر شمولية يرمي إلى تعزيز ثقافة جديدة للحوكمة على مستوى الهيئات التشريعية والقضائية والمؤسسات المستقلة، وكذلك على المستويات الحكومية المحلية، وهم بذلك يتجهون نحو تحقيق رؤية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن "الدولة المفتوحة ".

الأساس المنطقي لطرح التوصية

يكشف استعراض المبادرات الحالية على الصعيدين الوطني والدولي عن تنوع التعاريف والأهداف ومنهجيات التنفيذ التي تميز استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة ، مما يؤكد الحاجة إلى تحديد مفهوم واضح وقابل للتنفيذ وقائم على الأدلة ومعترف به دوليا لما يترتب عن استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة، وبشكل خاص ، فقد أظهر الحاجة إلى تحديد الخصائص الضرورية لنوع الحوكمة من أجل تعظيم الأثر تحقيق أكبر قدر من الاستفادة.

وبناءً عليه، فقد وافقت لجنة الحوكمة العامة خلال اجتماعها المنعقد في أبريل/نيسان 2017 على وضع توصية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة [GOV/PGC(2017)5]، وذلك من أجل:

- ضمان ترسيخ مبادئ الحكومة المنفتحة في ثقافة تسيير الشأن العام داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وشركائها. وعليه، فقد أصبحت الحاجة إلى استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل استعادة ثقة المواطنين في الحكومات والسماح لصناع السياسات بالتفاعل مع الجمهور لفهم احتياجاته وتلبيتها على نحو أفضل، وهو ما يسهم بطبيعة الحال في زيادة رضى المواطنين عن الخدمات العامة المقدمة. لذلك، فإن وضع معيار معترف به عالميا بشأن الحكومة المفتوحة من شأنه أن يضمن أن تشكل مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة اللبنات الأساسية لجميع سياسات وممارسات القطاع العام:
- تحديد بيئة مؤاتية تؤدي إلى حوكمة ذات كفاءة وفعالة ومتكاملة للحكومة المفتوحة؛
- تعزيز موائمة استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة ومساهمتها مع جميع أهداف السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والقطاعية على جميع مستويات الإدارة ؛
- تعزيز ممارسات الرصد والتقييم وجمع البيانات، لوضع مؤشرات قابلة للمقارنة بشأن العمليات والمخرجات والنتائج والآثرمن أجل تحسين توجيه عملية صنع السياسات؛
- تأسيس ثقافة معترف بها دوليا بشأن الحكومة المفتوحة ، بغرض تيسير تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة على الصعيد الدولي، أخذا بعين الاعتبار خصائص نهج كل بلد على حدة.

عملية تنموية شاملة و قائمة على الأدلة

تستند هذه التوصية إلى عمليات تحليل مبنية على الأدلة لاستراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة على مدى أكثر من 15 سنة. وهذا يشمل أيضا التقرير المعنون "الحكومة المفتوحة: السياق العالمي والوسبل قدما"، والذي تم إعداده بناء على أجوبة أكثر من 50 دولة في إطار الدراسة الاستقصائية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2015 بشأن تنسيق الحكومة المفتوحة ومشاركة المواطنين في دورة صنع السياسات وكذلك على نتائج استعراضات الحكومة المفتوحة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما تستند التوصية أيضا إلى المناقشات التي جرت في إطار الشبكات الإقليمية بشأن الحكومة المفتوحة والمبتكرة، والتي تنظم منتديات بشكل منتظم من أجل إتاحة فرص التبادل والحوار بين الأقران، وتُعقد حالياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية.

وقد مر مشروع نص التوصية بعدة جولات من المشاورات تم تنظيمها في الفترة الممتدة بين سنتي 2016 و2017، بما في ذلك مشاورة إلكترونية عامة لمدة شهرين. وتم إثراء مشروع نص التوصية بمدخلات وتوجيهات قدمها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالحكومة المفتوحة ترأسته فنلندا وضم أنذاك أعضاء وشركاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من منطقة أوروبا والامريكيتين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نطاق التوصية

تقدم التوصية للأعضاء الملتزمة بالتوصية نظرة عامة شاملة حول المبادئ الرئيسية لحوكمة استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة لتحسين تنفيذها وتأثيرها على حياة المواطنين. ولكون مبادرة الحكومة المفتوحة تحظى بأهمية حاسمة بالنسبة لنتائج السياسات في مختلف المجالات، فإن التوصية تساعد أيضا الأعضاء الملتزمة بالتوصية على تحسين جهودها المتعلقة، على سبيل المثال، بالنزاهة ومكافحة الفساد في القطاع العام، وتحديث القطاع العام، والحرية المدنية، والحكومة الرقمية، والمشتريات العامة، والابتكارفي القطاع العام، وإدارة المالية العامة، وإدارة الموارد البشرية. كما تعزز التوصية أيضا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف السادس عشر منها، وبذلك فإن تنفيذ التوصية سيساعد الأعضاء الملتزمة على تعزيزالحوكمة العامة والممارسات الديمقراطية والنمو الشامل فضلاً عن زيادة ثقة المواطنين في الحكومة.

وتتضمن التوصية عشرة بنود تهم المجالات التالية، بحيث تركز البنود 1 و 2 و 3 و 7 و 8 على البيئة التمكينية، بما في ذلك إطار السياسات والإطار القانوني، في حين تركز البنود 4 و 5 و 6 و 9 على إطار التنفيذ، بينما يركز البند 10 على سبل المضي قُدماً

كما تتضمن أيضا بندا يوجه لجنة الحوكمة العامة رصد تنفيذ التوصية وتقديم تقرير عنها إلى مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي في موعد أقصاه ثلاث سنوات من اعتمادها وبصورة منتظمة بعد ذلك. وفي هذا الصدد، تواصل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تطوير مجموعة من المؤشرات التي تستند إلى المعلومات والبيانات المحصلة من خلال الدراسات الاستقصائية بشأن الحكومة المفتوحة التي تجريها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأيضا من خلال تقريرها المعنون الحكومة في لمحة، والذي يضم المعلومات والاستنتاجات المتحصل عليها من جميع مجالات عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الصلة بالحكومة المفتوحة بما في ذلك البيانات الحكومية المفتوحة والمفيدة والقابلة لإعادة الاستخدام في هذا المجال والمعروف باسم "مؤشر البيانات المفتوحة والمفيدة والقابلة لإعداة الاستعمال OUR DATA INDEX وإلى مرصد الابتكار في القطاع العام (OPSI). علاوة على ذلك ومن أجل دعم تنفيذ التوصية، سيتم وضع مجموعة أدوات لتوفير توجيهات مفصلة وممارسات جيدة مبتكرة تتعلق بمختلف البنود الموضوعية الواردة فيها.

وتمت إتاحة هذه الوثيقة أيضا للالتزام من قبل الدول الغير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

أهمية التوصية في مواجهة جائحة كوفيد 19 والتعافي من آثارها

يمكن للتوصية ان تدعم الأعضاء الملتزمة في توجيه الاستجابة لأزمة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، وذلك من خلال ضمان مساعدتها على إعادة بناء مؤسسات عامة تكون أكثر انفتاحا ومرونة وشمولا. حيث يجب على الأعضاء الملتزمة التواصل مع أصحاب المصلحة وإمدادهم بالمعلومات الصحيحة من أجل حماية المواطنين من المعلومات المضللة والمغلوطة التي انتشرت بشكل كبير أثناء فترة الجائحة. وعليه، ينبغي على المسؤولين الحكوميين التشاور وإشراك أصحاب المصلحة في جميع مراحل دورة صنع السياسات والأخذ بوجهات نظرهم والاستفادة من خبراتهم، وهو أمر

ضروري لتعزيز مواجهة الجائحة والتعافي منها. و في هذا المسعى ، يجب على الأعضاء الملتزمة بالتوصية أيضا اغتنام الفرص التي تتيحها أدوات الحكومة الرقمية للوصول إلى جميع الفئات والتركيبات الديمغرافية في المجتمع وضمان تمثيل مصالح المجتمعات المهمشة بشكل كافي . لذلك، تهدف التوصية في مجملها إلى دعم عملية التحول في العلاقة التي تربط الحكومة بالمواطنين، وإلى تعزيز التشاركية في تصميم الخدمات وتوفيرها والتعاون في إيجاد الحلول وفي تحقيق الأهداف، وهي شروط ضرورية لمواجهة التحديات ومعالجة الآثار غير المسبوقة التي خلفتها أزمة كوفيد-19.

للمزيد من المعلومات حول عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال الحكومة المفتوحة، يرجي الضغط على الرابط الالكتروني التالي: http://www.oecd.org/gov/open-government.htm.

معلومات الاتصال: opengov@oecd.org

التنفيذ

متصفح أدوات الحكومة المفتوحة

بعد اعتماد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتوصية المجلس التابع لها بشأن الحكومة المفتوحة في ديسمبر/كانون الأول 2017، أصدر المجلس تعليماته إلى لجنة الحوكمة العامة من أجل متابعة تنفيذ التوصية، وتقديم تقرير عنها إلى المجلس بعد ثلاث سنوات من اعتمادها على أقصى حد، وبصورة منتظمة بعد ذلك. وإلى جانب عملها المتواصل على تطوير مؤشرات الحكومة المفتوحة، تعمل الأمانة العامة للمنظمة أيضا على تطوير متصفح أدوات الحكومة المفتوحة من أجل دعم الأعضاء الملتزمة بالتوصية في تنفيذ التوصية، ومساعدتها على استكشاف حزمة ثانية من إصلاحات الحكومة المفتوحة.

وللإشارة، فإن مجموعة الأدوات هذه هي جزء من الأدوات الخاصة بمرصد الابتكار في القطاع العام التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي جرى تطويرها بالتعاون مع شراكة الحكومة المنفتحة وأعضاء فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمعني بالحكومة المفتوحة، بحيث تضم 1) حزمة متنوعة من الأدوات والمنهجيات والممارسات جيدة الموجودة، و2) أمثلة مستنيرة لحالات مرتبطة ببنود التوصية، و 3) مجموعة من الخبراء والممارسين في هذا المجال.

مبادئ الممارسات الجيدة بشأن العمليات التداولية لاتخاذ القرارات العامة

بغرض دعم تنفيذ البندين 8 و9 من التوصية، عملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على تجميع طائفة كبيرة من الأدلة والمعطيات بشأن كيفية تنفيذ العمليات التداولية التمثيلية، والتي تعد أحد أكثر الطرق ابتكارا للمشاركة المواطنة في الحكومة عبر العالم. وأسهمت عملية تحليل الأدلة المتحصل عليها في الكشف عن عدد من المبادئ المشتركة والممارسات الجيدة التي قد تفيد صناع السياسات الذين يرغبون في إطلاق العمليات التداولية وتنفيذها. وفي هذا الصدد، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتجميع هذه المبادئ والممارسات في شكل مجموعة أطلقت عليها اسم مبادئ الممارسات الجيدة بشأن العمليات التداولية لاتخاذ القرارات العامة. ومن أجل تفعيل هذه المبادئ ودعم الجهود التي يبذلها صناع السياسات لتجويد العمليات التداولية التمثيلية التي يقومون بتنفيذها، تضع المبادئ التوجيهية لتقييم العمليات التداولية التمثيلية حدا أدنى لتقييم هذه العمليات وتوفر لصناع السياسات والممارسين إطارا ومنهجية للتقييم إضافة إلى إتاحة استبيانات مخصصة لهذا الغرض.

إن المجلس،

إذ يضع في اعتباره المادة 5 (ب) من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المؤرخة 14 ديسمبر/كانون أول 1960؛

وإذ يضع في اعتباره توصية المجلس بشأن تعزيز الحق في الوصول إلى معلومات القطاع العام وزيادة استخدامها بشكل أكثر فعالية [C(2008)36]، وتوصية المجلس بشأن مبادئ الحوكمة العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص [C(2012)86]، وتوصية المجلس بشأن السياسة التنظيمية والحوكمة الجيدة [C(2012)37]، وتوصية المجلس بشأن استراتيجيات الحكومة الرقمية [C(2014)88]، توصية مجلس إدارة الميزانية [C(2015)1]، وتوصية المجلس بشأن المساواة بين الجنسين في الحياة العامة [C(2015)164]، وتوصية المجلس بشأن المشتريات العامة [C(2015)2]، وتوصية المجلس بشأن المياه [C(2016)174/FINAL]، وتوصية المجلس بشأن النزاهة العامة [C(2017)5]؛

وإذ يقر بأن مبادرة الحكومة المفتوحة لها أهمية بالغة في تعزيز ثقة المواطنين، وتساهم بشكل رئيسي في تحقيق نتائج مختلفة في مجال السياسات العامة في مجالات متنوعة مثل نزاهة القطاع العام ومكافحة الفساد، وتحديث القطاع العام، والحرية المدنية، والحكومة الرقمية، والمشتريات العامة، والابتكار في القطاع العام، والإدارة المالية العامة وإدارة الموارد البشرية، علاوة على جميع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في إطار الخطة العالمية لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030؛

وإذ يقر بأن مشاركة أصحاب المصلحة تزيد من مساءلة الحكومة، وتعمل على توسيع نطاق تمكين المواطنين وتأثيرهم على القرارات، وتبني القدرات المدنية، وتحسن قاعدة الأدلة التي تستند إليها عملية صنع السياسات، وتقلل من تكاليف التنفيذ، وتؤسس شبكات أوسع للابتكار في عملية صنع السياسات وفي تقديم الخدمات العامة

وإذ يقر بأن هناك حاجة إلى إنشاء إطار للحكومة المفتوحة يكون واضحا وقابلا للتنفيذ وقائما على الأدلة ومعترفا به دوليا وقابلا للمقارنة، وما يرتبط به من عمليات ومخرجات ونتائج ومؤشرات الأثر، مع مراعاة تنوع الخصائص المؤسسية والقانونية للدول الأعضاء وغير الأعضاء الملتزمة بالتوصية (ويشار إليهم فيما يلي باسم " الملتزمين ")؛

وإذ يضع في اعتباره أن استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة هي مسؤولية مشتركة بين جميع المستويات الحكومية من خلال ولاياتها المختلفة بما يتماشى مع الأطر القانونية والمؤسسية القائمة، وبالتالي فإن هذه التوصية تنطبق على جميع مستويات الحكومة؛

بالنسبة لاقتراح لجنة الحوكمة العامة:

I. يوافق، لغرض هذه التوصية، على استخدام التعاريف التالية:

- **الحكومة المفتوحة:** هي ثقافة الحوكمة التي تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة لدعم للديمقراطية والنمو الشامل؛**الدولة**
- **الدولة المفتوحة:** هي عندما تتعاون السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسات العامة المستقلة وجميع مستويات الحكومة - مع الإقرار بدور كل منها وصلاحياته واستقلاله االشامل وفقا لأطرها القانونية والمؤسسية القائمة - وتستغل أوجه التآزر وتشارك الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما بينها وبين أصحاب المصلحة الأخرين لتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة لدعم للديمقراطية والنمو الشامل؛
- **استراتيجية الحكومة المفتوحة:** هي وثيقة تحدد برنامج الحكومة المفتوحة الخاصة بالحكومة المركزية و/أو الحكومات المحلية، وأيضا برنامج مؤسسة عامة منفردة أو مجال مواضيعي معين. وتسطر هذه الوثيقة مبادرات الحكومة المفتوحة الرئيسية إلى جانب الأهداف والمؤشرات القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى؛
- **مبادرات الحكومة المفتوحة:** هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو مؤسسة عامة منفردة لتحقيق أهداف محددة في مجال الحكومة المفتوحة، بدءا من مرحلة صياغة القوانين إلى مرحلة تنفيذ أنشطة محددة مثل المشاورات عبر الإنترنت؛
- **دورة السياسات:** تشمل 1) تحديد أولويات السياسات العامة، 2) صياغة الوثيقة الفعلية للسياسة العامة، 3) تنفيذ السياسة العامة، 4) مراقبة تنفيذ الساسة العامة وتقييم أثرها؛
- **أصحاب المصلحة:** يقصد بها كل طرف مهتم و/أو متأثر، وهذا يشمل الأفراد بغض النظر عن عمرهم وجنسهم وميولاتهم الجنسية وانتماءاتهم الدينية والسياسية، وكذا المؤسسات والمنظمات، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، أكانت تنتمي للمجتمع المدني أو للأوساط الأكاديمية أو لمجال الإعلام أو القطاع الخاص.
- **مشاركة أصحاب المصلحة**: يقصد بها جميع الطرق التي تتيح إشراك أصحاب المصلحة في دورة السياسات وفي تصميم الخدمات وتقديمها، بما في ذلك

- :**المعلومات**: تمثل المستوى الأولي من المشاركة، والتي تتسم بعلاقة في إتجاه واحد، حيث تقوم الحكومة فيها بانتاج المعلومات وتقديمها لأصحاب المصلحة. وهي تغطي كلا من توفير المعلومات عند الطلب والتدابير "الاستباقية" التي تتخذها الحكومة لنشر المعلومات.
- **التشاور**: تمثل مستوى أكثر تقدما من المشاركة يستوجب إقامة علاقة ثنائية الاتجاه يوفّر أصحاب المصلحة بموجبه التغذية الراجعة للحكومة، وبالعكس. ويستند هذا المستوى إلى التحديد المسبق للمسألة التي تُلتمس آلراء بشأنها، ويوفّر المعلومات ذات الصلة، إضافة إلى التغذية الراجعة بشأن نتائج العملية.
- **المشاركة**: حين يُمنح أصحاب المصلحة الفرصة المناسبة والموارد اللازمة (مثل المعلومات والبيانات والأدوات الرقمية) للتعاون خلال جميع مراحل دورة السياسات وتصميم الخدمات العامة وتقديمها.

- **التثقيف بشأن الحكومة المفتوحة**: هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات التي يحتاج إليها الموظفون الحكوميون وأصحاب المصلحة للمشاركة بشكل فعال في استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة؛
- **مستويات الحكومة:** تشير إلى المستويات المركزية والمحلية لحكومة معينة.

II. يوصي بأن تقوم الأعضاء الملتزمة بهذه التوصية بوضع واعتماد وتنفيذ استراتيجيات ومبادرات حكومية المفتوحة، تسمح بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة في تصميم وتقديم السياسات والخدمات العامة بشكل منفتح وشامل. ولهذه الغاية، يتعين على الأعضاء الملتزمين بالتوصية:

1. اتخاذ التدابير اللازمة في كافة فروع الحكومة وعلى جميع مستوياتها لوضع وتنفيذ استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة بالتعاون مع أصحاب المصلحة ، وتعزيز التزام السياسيين وأعضاء البرلمانات وكبار المسؤولين والموظفين الحكوميين، وذلك من أجل ضمان التنفيذ الفعال لها وتجاوز العقبات التي تمثلها الأفكار المقاومة للتغيير؛
2. ضمان وجود وتنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي للحكومة المفتوحة ، وذلك من خلال توفير الوثائق الداعمة مثل المبادئ التوجيهية والأدلة، مع إنشاء آليات رقابة كافية لضمان الامتثال المطلوب؛
3. ضمان التنفيذ الناجح والاستعانة باستراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة من خلال:
   (i) منح المسؤولين الحكوميين صلاحيات تصميم وتنفيذ استراتيجيات ومبادرات الحكومية المفتوحة بشكل ناجح، فضلا عن توفير الموارد البشرية والمالية والتقنية الكافية، إضافة إلى تعزيز ثقافة تنظيمية تدعم هذا المسار؛
   (ii) تعزيز ثقافة الحكومة المفتوحة داخل الإدارة العامة على جميع مستويات الحكومة، وأيضا في أوساط أصحاب المصلحة.
4. ضمان التنسيق، من خلال الآليات المؤسسية اللازمة، بين استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة أفقيا وعموديا على جميع مستويات الحكومة لضمان توافقها مع جميع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة والمساهمة فيها؛
5. وضع وتنفيذ آليات الرصد والتقييم والتعليم خاصة لاستراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحةمن خلال:
   (i) تحديد الجهات الفاعلة المؤسساتية المسؤولة عن جمع ونشر المعلومات والبيانات المحدثة والموثوقة في صيغة بيانات مفتوحة؛
   (ii) وضع مؤشرات قابلة للمقارنة من أجل قياس العمليات والنواتج والنتائج والتأثير بالتعاون مع أصحاب المصلحة؛
   (iii) تعزيز ثقافة الرصد والتقييم والتعلم لدى الموظفين الحكوميين من خالل زيادة قدراتهم إلجراء التمارين بانتظام لهذه الغايات بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذات الصلة.
6. التواصل بشكل ناشط عن استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة وكذلك عن مخرجاتها ونتائجها وآثارها، لضمان أن تكون معروفة داخل الحكومة وخارجها،، لتشجيع الاستفادة منها، وأيضا لتحفيزقبول أصحاب المصلحة لها؛
7. إتاحة بشكل استباقي بيانات ومعلومات القطاع العام بشكل استباقي واضح وكامل وموثوق ,ومجاني وفي الوقت المناسب، بحيث تكون متاحة في صيغة بيانات مفتوحة وسهلة المنال والفهم والاستخدام وإعادة الاستخدام وقابل للقراءة آليًا والنشر من خلال استخدام قنوات ووسائل متعددة ، على أن ان يتم تحديد الأولوية اللازمة بالتشاور مع

أصحاب المصلحة؛

8. منح جميع أصحاب المصلحة فرصا متساوية وعادلة للحصول على المعلومات والتشاور معهم و إشراكهم بشكل فعال في جميع مراحل دورة السياسات وتصميم الخدمات وتقديمها. وينبغي أن يتم ذلك في الوقت المناسب وبالكلفة االدنى، مع تجنب الازدواجية في القيام بالاجراءات لتقليل إلى الحدّ الأدنى ارهاق عملية الاستشارة. وعلاوة على ذلك، يجب بذل جهود محددة لضمان الوصول إلى المجموعات الأكثر صلة، والضعيفة، وغير الممثلة بصورة كافية أو المهمشة في المجتمع؛ مع تفادي في الوقت ذاته التأثير غير المشروع والسيطرة على السياسات؛

9. تشجيع وتعزيز السبل المبتكرة للعمل على نحو فعال مع أصحاب المصلحة من أجل طرح الأفكار والتشارك في وضع الحلول واغتنام الفرص التي تتيحها أدوات الحكومة الرقمية، بما في ذلك استخدام بيانات الحكومة المفتوحة، وذلك بغرض تحقيق أهداف استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة ؛

10. وفي الوقت الذي تقر فيه الأعضاء الملتزمة بالتوصية بأدوار جميع الجهات المعنية وصلاحياتها واستقلالها العام وفقا للأطر القانونية والمؤسسية القائمة، يجب استكشاف إمكانات الانتقال من مفهوم الحكومة المفتوحة إلى مفهوم الدولة المفتوحة.**يدعو** الأمين العام لنشر هذه التوصية.

III. يدعو الملتزمين بالتوصية لنشر هذه التوصية على جميع مستويات الحكومة.

IV. يدعو الغير ملتزمين بالتوصية إلى أن يأخذوا في الاعتبار هذه التوصية ويلتزموا بها.

V. يكلف لجنة الحوكمة العامة بما يلي:

أ- وضع مؤشرات للعملية و لقياس أثر تطبيق هذه التوصية؛

ب- رصد تطبيق هذه التوصية من خلال استخدام المؤشرات المستحدثة واستعراضات الحكومة المفتوحة والدراسات المقارنة، وتقديم تقرير عنها إلى المجلس بعد ثلاث سنوات من اعتمادها على أقصى حد وبصورة منتظمة بعد ذلك.

نبذة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي منظمة دولية وتُعد منتدى فريداً من نوعه حيث تعمل الحكومات معاً على التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ظل العولمة. كما أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في طليعة الجهود الرامية إلى فهم ومساعدة الحكومات على الاستجابة للتطورات والاهتمامات الجديدة، مثل حوكمة الشركات واقتصاد المعلومات والتحديات التي تفرضها شيخوخة السكان.وتوفر المنظمة مناخاً ملائماً يمكن الحكومات من خلاله من مقارنة التجارب السياسية والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة مع تحديد الممارسات الجيدة والعمل على تنسيق السياسات المحلية والدولية.

أسماء البلدن الأعضاد في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، آيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية، ويشارك الاتحاد الأوروبي في أعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الصكوك القانونية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

منذ تأسيسها سنة 1961، عملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على وضع حوالي 460 صكاً قانونيا موضوعيا في إطارها. وتشمل هذه الصكوك قوانين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (أي القرارات والتوصيات التي اعتمدها مجلس المنظمة وفقا لاتفاقية المنظمة) وغيرها من الصكوك القانونية التي تمت صياغتها ضمن إطار المنظمة (مثل الإعلانات والاتفاقات الدولية).

وتمت إتاحة جميع الصكوك القانونية الموضوعية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، سواء كانت سارية المفعول أو لاغية، عبر الانترنت، وهي مصممة في شكل خلاصة وافية للصكوك القانونية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتم تصنيفها حسب خمس فئات:

- **القرارات**: يتم اعتمادها من طرف المجلس، وهي ملزمة قانونياً لجميع الأعضاء باستثناء الأعضاء الذين يمتنعون عن التصويت وقت اعتمادها، وهي تحدد حقوقاً والتزامات محددة وقد تتضمن آليات للمتابعة والرصد.
- **التوصيات**: يتم اعتمادها من طرف المجلس، وهي غير ملزمة قانونياً حيث تمثل التزاماً سياسياً بالمبادئ التي تتضمنها التي يتوقع من الأعضاء الملتزمة بالتوصية أن تبذل قصارى جهدها لتنفيذها
- .**الوثائق الختامية الموضوعية**: يتم اعتمادها من طرف الافراد الملتزمين وليس من قبل هيئة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتضم هذه الوثائق نتائج الاجتماعات الوزارية أو رفيعة المستوى أو اجتماعات أخرى في إطار عمل المنظمة. وعادة ما تسطر هذه الوثائق الرسمية المبادئ العامة أو الأهداف طويلة المدى.**الاتفاقات الدولية**: يجري التفاوض بشأنها وإبرامها تحت إشراف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي ملزمة قانونا لجميع الأعضاء فيها.
- **الترتيبات ومذكرات التفاهم وغيرها:** تم وضع عدة أنواع أخرى من الصكوك القانونية الموضوعية ضمن إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع مرور الوقت، مثل ترتيب ائتمانات التصدير المدعومة رسميا، ومذكرة التفاهم الدولي بشأن مبادئ النقل البحري، وتوصيات لجنة المساعدة الإنمائية.